المحاضرة الثالثة:

البنوك التجارية التقليدية

محتويات الفصل

الفصل الثامن: البنوك التجارية التقليدية

أولاً: نشأة البنوك التجارية

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

ثالثا: وظائف البنوك التجارية

رابعا: عملية خلق النقود

- البنوك وعرض النقود
- عملية خلق النقود
- البنوك والاستقرار الاقتصادي

الفصل الثامن

البنوك التجارية التقليدية

١ـ نشأة البنوك التجارية

تخصص بعض التجار والصياغ (Goldsmiths) في القرون الوسطى في تقديم خدمات ما يعرف في عالمنا المعاصر بأعمال الصرفة (Money Exehangers) فكانوا يقدمون ملجأ آمناً للسبائك والمسكوكات الذهبية والفضية (العملات المعدنية) التي كان يودعها التجار والأفراد الأثرياء لديهم. حيث كان الصاغة يقومون بتحرير ايصالات للمودعين تتضمن كميات هذه الودائع وتفاصيل اوزانها ونوعياتها، والتعهد بتسليمها عند الطلب، وذلك مقابل عمولة معينة لقاء هذه الخدمة. وقد مثل هذا النشاط بداية ما عاد يعرف في العصور اللاحقة بالنشاط المصرفي.

وكان أهم النتائج التي ترتبت على قيام التجاور والأفراد الأثرياء بإيداع ما يملكونه من سبائك ومسكوكات ذهبية لدى الصاغة، وقيام هؤلاء بتحرير إيصالات بهذه الودائع، هو اكتشاف هؤلاء الصاغة أن متوسط السحوبات اليومية للمسكوكات من خزائنهم كانت أقل من حجم الودائع الموجودة لديهم فبدوا بإصدار إيصالات قابلة للتداول تزيد في قيمتها على ما يحتفظون به من ذهب. وكان الصاغة يقومون بعملية منح القروض، وتوزيعها على مدار العام بصورة جيدة بحيث تضمن سدادها في الأوقات

المناسبة وبذلك تمكن هؤلاء الوسطاء الماليين من تحصيل عمولات من المودعين لقاء الاحتفاظ بالسبائك والمسكوكات الذهبية في خزائنهم، كما كانوا يحصلون على فوائد على القروض التي يقدمونها للأخرين.

ثم تطورت أعمال الصاغة عندما اكتسبت تعاملاتهم ثقة الجمهور، فأصدروا إيصالات قابلة للتداول تماماً كالنقود الورقية في الحياة المعاصرة وفي مرحلة أكثر تقدماً عمد الصياغة إلى منح قروض من خلال إصدار إيصالات تفوق قيمتها الكلية ما يحتفظون به من سبائك ومسكوكات ذهبية، بطريقة مماثلة لما عاد يعرف الأن بالنقود الائتمانية، أي تحول الصاغة تدريجيا إلى القيام بمهام البنوك التجارية، ومما يجدر ذكره، أن الصيرفة ربما بدأت في بلاد الرافدين (Mesopotamia) ، وقد وجدت إشارات لبعض العمليات المصرفية والقواعد المنظمة لها مدونة في شريعة حمورابي.

يتضح مما تقدم، أن هذه المرحلة من التعامل المبني على الثقة كانت بمثابة البداية الأولية لعملية الائتمان، والتي مهدت الطريق فيما بعد الظهور البنوك التجارية في القرن السابع عشر، وذلك بسبب التوسع الكبير في النشاط التجاري والصناعي وحدوث سلسلة من حالات الإفلاس نتيجة عجز بعض الصاغة عن الإيفاء بالتزاماتهم المالية، وقد أنشئ أول بنك تجاري في مدينة البندقية في سنة ١٥٨٧، ثم أنشئ بنك أمستردام في سنة ١٦٠٩ وتوالى بعد ذلك إنشاء البنوك التجارية في بقية دول العالم.

٢- تعريف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة تعسى إلى تحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع خاصة في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لذلك، يطلق عليها مؤسسات الايداع (Depositary Institutes) وهي من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات الوطنية، وإعادة ضخها في الاقتصاد على شكل قروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية لوحدات العجز، التي ترغب في انفاق ما يزيد على دخولها.

٣- وظائف البنوك التجارية

أدى التقدم الاقتصادي وزيادة حجم الأنشطة التجارية والصناعية محليا ودوليا إلى زيادة أهمية البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال تعدد وظائفها أو الخدمات التي تقدمها على الصعيدين المحلي والدولي، وسنركز هنا على الوظائف او الخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وهي:

١,٣ قبول الودائع

تمثل ودائع العملاء من أفراد ومنشأت الأعمال أهم مصادر أرصدة البنك او المكون الرئيس في جانب المطلوبات او الخصوم (Liabilities) في ميزانية البنك التجاري، أي انها

تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على البنك، والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب أو عند موعد استحقاقها، حسب طبيعة الودائع، وتتكون هذه الودائع من ثلاثة أنواع هي: ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وودائع ادخارية

١,١,٣ ودائع تحت الطلب

وتعرف الودائع تحت الطلب (Demand Deposits) ايضا بودائع الحسابات الجارية (Current Account Deposits) ولا يدفع البنك عادة فائدة صريحة على هذا النوع من الودائع، إلا إذا زاد الرصيد فيها عن حد معين يقرره البنك، وتكون الفائدة المدفوعة في هذه الحالة أقل من الفوائد على الودائع الأجلة أو الادخارية، وذلك مقابل حق العميل في سحب مبلغ الوديعة كلياً أو جزئياً في أي وقت يشاء دن إخطار مسبق للبنك، ويمكن أن تتم عملية السحب هذه من الودائع بتحرير شبكات أو باستخدام جهاز الصرف الألي (Automatic Teiler Machine – ATM) من أي فرع من فروع البنك أو من فروع البنوك الأخرى.

٢,١,٣ الودائع لأجل

ويطلق على الودائع الأجلة (Time Depostis) أيضاً الودائع الاستثمارية (Investment Deposits). وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في أيداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر، أو ثلاثة أشهر، أو سنة، أو أكثر، وتختلف الفوائد التي يدفعها البنك على هذه الودائع حسب الفترة الزمنية لكل

وديعة، حيث تقل نسبة الفائدة على الودائع قصيرة الجل (أقل من سنة)، وتزيد على الودائع طويلة الأجل (لمدة سنة فأكثر)، وذلك لتشجيع العملاء على إيداع اموالهم لفترات طويلة تتيح للبنك استثمارها لآجال طويلة ذات عائد مرتفع، ولا يجوز للعميل سحب مبلغ الوديعة قبل تاريخ استحقاقها إذا أراد الصول على الفائدة كاملة، ويجوز للعميل سحب الوديعة كلياً أو جزئياً في أي وقت يشاء لقاء حرمانه من الفائدة المقررة أو جزء منها.

٣,١,٣ ودائع ادخارية

وتمثل الودائع الادخارية (Saving Deposits) المبالغ التي يقوم بإيداعها صغار المدخرين في حسابات التوفير، حيث يمكن للعميل أن يسحب من هذا الحساب متى شاء دون إخطار سابق، لذلك تكون نسبة الفائدة على هذه الودائع أقل من الفائدة على الودائع لأجل، كما تحسب الفائدة على أقل رصيد خلال الشهر أو السنة وتحاول البنوك تشجيع هؤلاء المدخرين لزيادة مدخراتهم باستمرار من خلال تخصيص جوائز عينية أو مالية تقدم للفائزين في سحب عشوائي على أرقام حسابات التوفير.

والجديد بالملاحظة، أن مقدار ما لدى البنك من الودائع المصرفية، وخاصة الودائع طويلة الأجل، يعتبر العامل المحدد لقدرة البنك التجاري على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأغراض استثمارية واستهلاكية التي من شأنها زيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

٢,٣ تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية

تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل (أقل من سنة) وكذلك القروض المتوسطة الأجل (لأكثر من سنة وحتى خمس سنوات) للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية من أهم وظائف البنوك التجارية وأوسع مجالات استثمار مواردها المالية، وتتجانب هذه البنوك عادة تمويل المشروعات الطويلة الأجل، كالمشروعات الصناعية والزراعية والعقارية وذلك بسبب المخاطر العالية المحتملة التي تتسم بها مثل هذه المشروعات، وضخامة الموال المطلوبة لتمويلها، لذلك ظهرت البنوك المتخصصة، مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية التي تضطلع بتمويل مثل هذه المشروعات.

وبالإضافة إلى تقديم القروض، يمكن للبنك أن يمنح العميل، والمعروف لديه بتاريخه الائتماني الجيد، حق السحب بما يزيد على الرصيد المتوفر في حسابه الجاري بحد معين (Line of Credit) أي ما يعرف بالسحب على المكشوف (Over draft) ويتقاضى البنك فائدة على الرصيد المدين، أما إذا تجاوز العميل حدود هذا السقف الائتماني المتفق عليه، فيمكن للبنك عدم صرف هذه الشيكات وإعادتها إلى حامله بعد ختمه بعبارة يعاد إلى الساحب (Return to Drawer) ويمكن ان يؤدي ذلك إلى الحاق الضرر بسمعة العميل ولاحتمال تعرضه إلى المساءلة القانونية المترتبة على قيامه بتحرير شيكات بدون رصيد ويعتبر هذا النوع من التسهيلات الائتمانية أحد الوسائل الشائعة للاقتراض من البنوك التجارية، خاصة بالنسبة لتجار الجملة

(Whale sale Merchants) إلى حين تسديد قيمتها بعد فترة معينة، وبالتالي تتوفر السيولة لتجار الجملة لتسديد جزء أو كل المبالغ المقترضة من البنوك، وهكذا تستمر دورة النشاط التجاري.

وتتحدد مقدرة البنوك التجارية على منح القروض، أو خلق النقود ائتمانية (Creation of Money) على حجم ما بحوزة البنوك من احتياطيات نقدية فائضة (Excess Reserves) والتي تقاس بالفرق بين الودائع الأولية (Primarily Dequired Reserves 0 rr) التي يحددها البنك المركزي، حيث تتمكن البنوك التجارية من القيام بعملية خلق النقود أو التوسع في الائتمان المصرفي باضعاف حجم احتياطيات الفائضة لديها من خلال الإقراض وتغذية حسابات الودائع المشتقة من هذا النشاط ونظرا لأهمية هذا الموضوع فسنتناوله بصورة مفصلة في اجزاء لاحقة.

٣. ٣ خصم الأوراق التجارية

الأوراق التجارية (Commercial Oapers) هي عبارة عن أدوات مديونية (Debt Instruments) تصدرها الشركات الكبيرة، والتي تتميز بسمعة ائتمانية جيدة، بغرض الحصول على التمويل قصير الأجل من الشركات والمؤسسات المالية وكذلك الأفراد، مباشرة بدلاً عن الاقتراض من البنوك بهدف خفض تكاليف التمويل، ويتعهد الطرفين الذي أصدر الورقة

التجارية بسداد قيمتها لحاملها أو الدائن، عند موعد استحقاقها زائداً قدر معين من العائد يحدده سعر الفائدة.

وتفضل الشركات الكبيرة عادة إصدار هذا النوع من أدوات المديونية للحصول على التمويل الذي تحتاجه من السوق النقدية مباشرة كما أشرنا، بالبيع مباشرة من قبل الشركات المستدينة، أو بواسطة بعض السماسرة (Brokers) وقد أدى النمو المتزايد في استخدام الأوراق التجارية كأسلوب للتمويل المباشر (Derect Financing) إلى زيادة الضغوط التنافسية على البنوك، وذلك بسبب تحول شريحة مهمة من عملائها إلى سوق الأوراق التجارية بدلاً من الاقتراض منها.

وبما أن الأوراق التجارية تعتبر ايضاً أداة ملكية أو استثمارية (Ownership/Investment Instrument) بالنسبة لحامليها من الأفراد والشركات، فإن باستطاعة هؤلاء اللجوء إلى البنوك التجارية لخصم هذه الأوراق، أي الحصول على قيمتها الحالية قبل تاريخ استحقاقها. وتعد عملية الخصم هذه بمثابة قيام البنوك التجارية بمنح قروض قصيرة الأجل لحاملي هذه الأوراق بضمان قيمة الأوراق التجارية، حيث تحصل البنوك على القيمة الأسمية للأوراق التجارية في تاريخ استحقهها، ويمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية للأوراق التجارية العائد الذي تحصل عليه البنوك ويطلق على هذا العائد سعر الخصم (Descount Rate) ، وهو ياقرب عادة سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض قصيرة الأجل.

٤,٣ إصدار خطابات الضمان

يعتبر خطاب الضمان (Letters of Guaranty – LG) بمثابة تعهد من قبل البنك التجاري بتسديد مبلغ معين نيابة عن عميله إلى الجهة المستفيدة عند الطلب، في حالة عدم قيام العميل الإيفاء بالتزاماته للجهة المعنية. وتقوم المؤسسات الحكومية عادة بطلب مثل تعلن عنها هذه الضمانات من المشاركين في المناقصات العامة التي تعلن عنها هذه المؤسسات لتنفيذ مشروعات معينة وذلك لضمان جدية المشاركين في هذه المناقصات وكذلك لضمان من رست عليه المناقصة الإيفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه الجهة المستفيدة وبدلاً من قيام الشركات بتقديم تأمينات نقدية وتجميد مبالغ كبيرة لدى المؤسسات الحكومية، تقدم البنوك التجارية خطابات ضمان إلى هذه المؤسسات وتتقاضى البنوك نسبة معينة من الرسوم ولقاء اصدار خطابات الضمان لعملائها.

٥,٣ إصدار خطابات الاعتماد:

يعتبر خطاب الاعتماد المستند (Credit Eocumentary Letter of) من أهم وسائل سداد الالتزامات المالية واكثرها انتشارا في عمليات التجارة الخارجية، والذي يعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي، مبشارة أو عن طريق مراسلة في بلد المصدر، عند وصول مستندات الشحن والتأمين، التي تخول للبنك حق استلام البضاعة متى ما كانت مطابقة لعقد البيع المحرر بين المستورد المحلي عميل البنك

والمصدر الاجنبي. فتبدأ العملية بالمستورد الذي يطلب من البنك الذي يتعامل معه منحه خطاب اعتماد (Letter of Credit – LC) الذي يرسل إلى البنك المراسل (Correspondent Bank) في دولة المصدر مع طلب تسليمه إلى المصدر.

ويقوم البنك المراسل بتسديد قيمة البضاعة إلى المصدر بعد استلام كافة المسندات المتعلقة بشحن البضاعة والتأمين عليها وارسال هذه المستندات إلى البنك الذي اصدر خطاب الاعتماد، والذي يقوم بدوره، بعد تسوية حسابه مع المستود، بتسليمها له لاستلام البضاعة من الميناء أو مخازن دائرة الجمارك بعد التحقق من سمتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة.

٦,٣ الخدمات الأخرى للبنوك

بالإضافة إلى ما تقدم، تقوم البنوك التجارية بالعديد من الخدمات الأخرى لعملائها ومنها ما يلي:

١,٦,٣ إصدار دفاتر شيكات

تقدم البنوك التجارية خدمة مهمة لعملائها وذلك بتوفير أداة غير مكلف لتسوية المدفوعات وهو الشيكات الشخصية، حيث تتم تسوية الصفقات التجارية عن طريق استخدام الشيكات التي تعتبر من اكثر أدوات سداد المدفوعات واكثر ملائمة من استخدام النقود السائلة.

ويعرف الشيك بأنه أمر كتابي موقع من قبل الشخص الذي يصدره ويطلب فيه من البنك دفع مبلغا معينا إلى الشخص

المعين أو إلى حامله، ويسمى الشخص الذي يصدر الشيك بالساحب (Withdrawer) والشخص الذي سيدفع له اليك بالمستفيد (Beneficent) والبنك الذي سحب عليه الشيك بالمسحوب عليه. وكما اشرنا سابقا، يقبل البنك الشيكات المسحوبة عليه من قبل عميله، وذلك في حدود الرصيد الدائن في الحساب الجاري للعميل، أو في حدود السقف الائتماني الإضافي لتجاوز الرصيد الدائن المتفق عليه. ويمتنع البنك عن صرف الشيك في حالة وجود خطأ في تحرير الشيك سواء في كتابة الأرقام أو التاريخ، أو تجاوز الرصيد الدائن، أو عدم توقيع الساحب، أو وجود اختلاف في توقيعه مع نموذج توقيعه لدى البنك ويمكن تداول الشيك عن طريق تظهيره، أي التوقيع على ظهر الشيك ممن قبل المستفيد وتسليمه إلى شخص ثالث، الذي يقوم بدوره بصرفه أو إيداعه في حسابه الخاص.

وهناك معاملات بمبلغ كبيرة لا تقبل فيها الشيكات الاعتيادية فمثلا، عند شراء منزل، فإن المحامي الذي يمثل البائع لن يقبل تسليم عقد ملكية العقار إلى المشتري الا بعد تسليمه شيكا مصدقاً (Certified Check) أو حوالة مصرفية (Bank Draft) أي أن البنك يحصل على شيك باسمه من عميله (المشتري) ويقوم باصدار حوالة مسحوبة على البنك أو شيك بنكي قابل للسداد لبائع العقار.

٢,٦,٣ إصدار الشيكات السياحية

تقوم البنوك التجارية بإصدار الشيكات السياحية Travelers Checks) لخدمة المسافرين إلى الخارج وقد ظلت الشيكات السياحية الأداة الأوسع انتشارا والأكثر أمانا لتمويل نفقات المسافرين إلى الخارج، إلى أن ظهرت بطاقات الائتمان (Credit Cards) وبطاقات السحب الدولية (Debt Cards) وتصدر هذه الشيكات بعملات اجنبية مختلفة وبفئات مختلفة ويقوم الأفراد بشراء هذه الشيكات من البنوك بالعملة المحليةعلى أساس سعر الصرف السائد وقت الشراء وتتقاضى البنوك عمولة قليلة لقاء بيع الشيكات السياحية، وقد تستغني عن هذه العمولة بالنسبة لكبار عملائها وتكتفي بهامش الربح الذي تحصل عليه من سعر الصرف (Exchange Rate) الذي يتم على أساسه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية المطلوبة للشيكات السياحية. ويتم توقيع كل شيك من قبل العميل وقت الشراء إمام الموظف المسؤول عن إصدار الشيكات السياحية في البنك. ويطلب ايضاً من حامل هذه الشيكات عند صرفها في الخارج والتوقيع على الشيكات للتأكد من مطابقته للتوقيع المثبت عليها مسبقاً كشرط لصرف هذه الشيكات.

والواقع، أن من النادر ما يرفض أي بنك أجنبي أو مكتب صرافة، أو أي جهة أخر، مثل الفنادق والمحلات التجارية صرف الشيكات السياحية، ويمكن إعادة بقية هذه الشيكات اليت لم يستخدمها المسافر إلـــى البنك الذي أصدرها لإضافة قيمتها إلـــى حساب العميل أو صرفها نقداً.

٣,٦,٣ القيام بمهام الوكالة

تقوم البنوك، خاصة في الأقطار المتقدمة، باعداد الاقرارات الضريبية نيابة عن العملاء وتمثيلهم أمام دوائر الضريبة، وكذلك القيام بمهام الوصي (Trustee) على أملاك العلماء وتنفيذ وصاياهم الشخصية المتعلقة بكيفية التصرف في التركات.

كذلك، تقوم البنوك بدور الوكيل لشراء وبيع الأصول أو الأوراق المالية (الأسهم والسندات) والعملات الأجنبية تنفيذاً لأوامر عملائها، بعد التأكد من وجود أرصدة في حساباتهم تسمح بتنفيذ تلك الأوامر كما تقوم بدور الوسيط في عمليات الاكتتاب وترويج بيع الأسهم والسندات التي تصدرها بعض الشركات والمؤسسات وذلك مقابل عمولة معينة.

٤,٦,٣ إصدار النشرات والتقارير الاقتصادية

تقوم البنوك الكبيرة باعداد النشرات الأسبوعية المتعلقة بالأسواق المالية المحلية والعالمية وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الفائدة. وكما تقوم بإصدار التقارير الشهرية والفصلية المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية على المستويين المحلي والدولي وذلك خدمة لعملائها من أرباب الأعمال بصورة خاصة، وللباحثين المهتمين بالقضايا الاقتصادية بصورة عامة.

٤. عملية خلق النقود

تعتبر الودائع، على اختلاف أنواعها، من أهم موارد البنوك التجارية التي تمكنها من تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، باعتبارها أهم استخدامات أو استثمارات البنوك لما يتوفر لها من

أرصدة نقدية، وفي هذا الجزء نتعرف أولاً على كيفية تأثير القروض المصرفية على عرض النقود في الاقتصاد القومي.

١,٤ البنوك وعرض النقود

تؤثر البنوك على أداء الاقتصاد القومي من خلال قدرتها على التأثير على عرض النقود من خلال خلق النقود أو الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض. وقبل أن نبحث في عملية خلق النقود، لا بد من التعرف على مكونات عرض النقود وفقاً للمقاييس المختلفة للنقود.

يقصد بعرض النقود (Money Supply) كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في وقت معين. وتستخدم البنوك المركزية عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقا لمكوناتها المحددة في تعريف النقود، وهناك ثلاثة مقاييس رئيسة عرض النقود وهي:

$$M_1=C+D$$

$$M_2=M_1+SD_{SR}$$

$$M_3=M_2+SD_{LR}$$

حيث أن (C) النقد المتداول خارج البنوك، و(D) الودائع تحت الطلب، و(SD_{SR}) ودائع ادخارية طويلة الأجل.

٢,٤ عملية خلق النقود

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة (Derived Deposits) من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطيات نقدية فائضة، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي. ولتوضيح آلية خلق النقود وتأثيرها على عرض النقود وكيفية تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال، نستعين بمثال مبسط في ظل الافتراضات الأربعة التالية:

أولاً، أن عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة أو من خلال بنك وحيد في الاقتصاد.

ثانيا، التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي (ولنفترض أنها ٥% من مجموع الودائع)، وعدم احتفاظها باحتياطات اضافية اخرى.

ثالثاً: تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل إلـى حد الاقراض الكامل، الذي تتساوى عنده الاحتياطات الكلية والاحتياطات القانونية وتكون الاحتياطيات الفائضة مساوية للصفر، مع اقترض ان هناك طلباً على القروض يكفي لاستيعاب كل ما تقدمه البنوك من قروض.

رابعاً: يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الآخرين بشيكات مسحوبة على حساباتهم الجارية (Current Accounts) ولا يحتفظون بأي أرصدة نقدية خارج البنوك، أي ليس هناك نقد متداول.

والان، لنفترض أن أحد عملاء البنوك قام بايداع مبلغ ١٠٠ دينار في حسابه الجاري كوديعة تحت الطلب أي أن النقود المتداولة لدى الجمهور خارج البنوك قد انخفضت بمقدار ١٠٠ دينار. المطلوب هو تتبع اثر هذه الوديعة على اجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، وكذلك الأثر على عرض النقود في هذا الاقتصاد.

لقد أوضحنا من قبل، أن البنك هو عبارة عن وسيط مالي يقبل ودائع العملاء ويستثمرها في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية، ويحقق بعض العوائد التي تمكنه من دفع فوائد للمودعين لاجتذاب ودائعهم، والتي تمثل تكلفة موارده (Cost of Funds) من الودائع، كما تمكنه هذه العوائد من تغطية نفقاته الإدارية وتحقيق هامش ربح مقبول لحملة اسهم البنك، والأن نتتبع اثر هذه الوديعة، حيث يؤدي استلام البنك لهذه الوديعة إلى زيادة احتياطيات البنك من النقود السائلة بمقدار مبلغ الوديعة أي بمقدار ١٠٠ دينار.

فيقوم البنك باقتطاع الاحتياطي القانوني، وقدره ٥ دينار (١٠٠*٥%)، وتقديم ما تبقى من احتياطات فائضة وهو ٩٥ دينار كقروض على لعملائه بتغذية حساباتهم بودائع جديدة بقيمة ما قدم البنك لهم من قروض كودائع مشتقة، ويطلق عليها النقود المصرفية كما اشرنا سابقاً. ويحتفظ البنك للودائع المشتقة ايضا باحتياطي قانوني بنسبة ٥% ويقرض ما تبقى لديه من احتياطيات فائضة، ويستمر البنك في التوسع في الاقراض وخلق المزيد من الودائع المشتقة مستخدما ما يتوفر لديه من

احتياطات فائضة في توفير الاحتياطي القانوني لهذه الودائع، إلـــى أن تنفد الاحتياطيات الفائضة، ويكون الاحتياطي الكلي قد تم استغلاله كاحتياطي قانوني، ولا يحق للبنك بعد ذلك تقديم أي قروض إلا إذا توفرت له احتياطات اضافية عن طريق ايداع ودائع أولية إضافية أو بالاقتراض من البنك المركزي أو من مصادر خارجية أخرى. ويمكن توضيح عملية خلق النقود المصرفية من قبل البنوك التجارية مجتمعة أي الجهاز المصرفي في الجول رقم (٣ – ١) التالي:

جدول رقم (٣-١)

عملية خلق النقود من قبل البنوك التجارية

يتضح من الجدول السابق ان الوديعة الولية وقدرها ١٠٠ دينار الواردة في العمود (١)، تمثل احتياطيات جديدة لدى البنك، ويوضح العمود (٢) مبلغ الاحتياطي القانوني الذي يجب ان يحتفظ به البنك الأول في مقابل الوديعة الجديدة، وهو ٥ دنانير (٥%*١٠٠) أما المبلغ المتبقي وقدره ٩٥ دينار فيمثل رصيد البنك من الاحتياطي الفائض، كما يتضح من العمود (٣).ويوضح العمود (٤) مقدار القروض التي قدمها البنك وهي ناتجة عن الاحتياطيات الفائضة الواردة في العمود الثالث. ويطلب البنك المركزي من البنوك التجارية معاملة الودائع المشتقة معاملة لودائع أولية لذا، فيقوم النظام البنكي بالاحتفاظ بمبلغ ٤,٧٥٠ دينار (٥%*٩٥) كاحتياطي قانوني للودائع المشتقة التي نتجت عن القروض في السطر الثاني، العمود (٢)

ويستطيع أن يقرض الاحتياطي الفائض لديه وقدره (٩٠,٢٥٠) دينار، كما يتضح من السطر الثاني العمودين الثالث والرابع وهكذا، حيث يقوم الجهاز المصرفي بتقديم قروض جديدة وخلق المزيد من الودائع المشتقة طالما توفرت لديه احتياطيات اضافية. وإذا تابعنا الأرقام الواردة في العمود رقم (٣) نجد أن الاحتياطيات الفائضة في تناقص مستمر، بمعنى انها ستصل في النهاية إلـى الصفر، إلا أن مجموعها سيبلغ ١٩٠٠,٠٠٠ دينار أما إذا نظرنا إلـى الأرقام الواردة في العمود رقم (٢) الخاص بالاحتياطي القانوني، فإنها هي أيضا في تناقص مستمر، ولكن مجموعها سيبلغ في النهاية ١٠٠ دينار وإذا نظرنا إلـى مجموع الودائع في السطر الأخير من العمود رقم (١) نجده قد بلغ (٢٠٠٠,٠٠٠) دينار، منها ١٠٠ وديعة أولية و١٩٠٠,٠٠٠ دينار ودائع مشتقة ويمثل هذا مجموع القروض التي قدمتها البنوك، كما يتضح من السطر الأخير من العمود رقم (٤).

ويمكن ان نحصل على النتيجة ذاتها، إذا افترضنا عدم احتفاظ البنوك بأي احتياطيات اضافية عند بلوغ مستوى الاقراض الكامل، بموجب المعادلة التالية:

RR+TDxr

حيث:

RR الاحتياطيات القانونية .(Reguired Reserves)

TD مجموع الودائع (Total Deposits)

أي أن الاحتياطيات القانونية = مجموع الودائعx نسبة الاحتياطي القانوني، وبملاحظة أن مجموع الاحتياطيات القانونية يتساوى مع الاحتياطي الكلي (TR) للبنك عند بلوغ الاقراض الكامل، يمكن كتابة الصياغة البديلة التالية:

$$TR=TDxr$$

وباعادة ترتيب حدود المعادلة أعلاه نحصل على الصيغة التالية لحساب مجموع الودائع التي يمكن للنظام المصرفي أو البنك الوحيد توليدها من قدر معين من الاحتياطيات.

$$TD=1/rxTR$$

$$\Delta TD=1/rx\Delta TR$$

ويطلق على قسمة الواحد الصحيح على نسبة الاحتياطي القانوني مضاعف النقود (Money Multiplier) وباستخدام الصيغة اعلاه أعلاه يمكننا ان نسحب في مثالنا السابق مباشرة الزيادة في مجموع الودائع الكلية الناتجة عن زيادة احتياطيات النظام المصرفي بمقدار ١٠٠ دينار كما يلي:

$$\Delta TD=1/5\%x100 =2000$$

ولما كانت الوديعة الأولية تبلغ ١٠٠ دينار، فيكون مجموع الودائع المشتقة الناتجة عن القروض هو ١٩٠٠,٠٠٠ دينار.

ولكي نفهم آلية عمل البنوك على خلق النقود بطريقة أخرى، علينا أن ننظر في الميزانية الموحدة للبنوك (Consolidated Balance Sheet) والتعرف على مكوناتها ومتابعة ما طرأ عليها من تغير عند إيداع مبلغ ١٠٠ دينار كوديعة أولية. وسنفترض هنا وللتبسيط ان جانب الموجودات يشمل الاحتياطيات والقروض فقط، بينما يشمل جانب المطلوبات الودائع الجارية وعلى هذا الأساس، يمكن توضيح الميزانية الموحدة للبنوك، وعلى افتراض تقديم الحد الأقصى للقروض في الجدول (٣ – ٢) التالي:

جدول رقم (٣-٢)

الميزانية الموحدة للبنوك

الموجودات Assets	المطلوبات Liabilities
احتياطيات ١٠٠ قروض ١٩٠٠	ودائع ٢٠٠٠
المجموع ٢٠٠٠	المجموع ٢٠٠

يتضح من مكونات الميزانية الموحدة للبنوك أن الأثر النهائي لإيداع ١٠٠ دينار هو زيادة ودائع بمقدار عشرون ضعفاً، أي ٢٠٠٠ بمقدار دينار، منها ١٠٠ دينار وديعة الأولية و١٩٠٠

دينار ودائع مشتقة ناتجة عن قدر مساو من القروض التي قدمتها البنوك باستغلال جميع الاحتياطيات الفائضة لديها.

ولمعرفة أثر ذلك على عرض النقود، نفترض أن عرض النقود هو (M1) حيث أن :

$$M1=C+D \text{ ----- } \Delta M1=\Delta C+\Delta D$$

$$M1 = -١٠٠ + ٢٠٠٠ = ١٩٠٠ \text{ دينار}$$

إذا، فسحب ١٠٠ دينار من العملة المتداولة وايداعها كوديعة تحت الطلب في النظام المصرفي، لايترك عرض النقود دون تغير، بل تنتج عنه زيادة مضاعفة في عرض النقود فالنقود التي تدخل البنوك كودائع أولية، تضيف إلى احتياطيات البنوك وتمكنها من تقديم قروض وخلق نقود مصرفية باضعاف حجم الوديعة الأولية.

٣,٤ أثر التسربات النقدية

يعتبر الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية تسرباً نقدياً يحد من قدرة هذه البنوك على التوسع المطلق في منح القروض والاضافة إلى الاحتياطي القانوني، هناك تسرب نقدية أخرى على الصعيد العملي التي من شأنها تقليل قدرة البنوك على خلق الودائع او النقود الانتمائية ومن أهم هذه التسربات هي:

أولاً: تسرب العملة المتداولة (Currency Lcakage) حيث يفضل الافراد والمنشآت الاحتفاظ ببعض النقد السائل لمواجهة المدفوعات الجارية اليومية.

ثانياً: احتفاظ البنوك باحتياطات اضافية، تفوق الاحتياطي القانوني المقرر من قبل البنك المركزي، كاجراء احترازي لمواجهة السحوبات الكبيرة في بعض المواسم والأعياد.

وتؤدي مثل هذه التسربات إلـى تقليص حجم مضاعف النقود، وبالتالي انخفاض الحد الاقصى للتوسع في الإقراض، ومن ثم التقليل من فاعلية تأثير البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي.

لقد افترضنا في مثالنا السابق أن أفراد المجتمع لا يحتفظون بأي نقود للتداول خارج البنوك، ولذلك يكون عرض النقود مساوياً لاجمالي الودائع في البنوك، ويكون التغير في الودائع مساوياً للتغير في عرض النقود لذلك، وجدنا في المثال ان باستطاعة البنوك زيادة عرض النقود بمقدار عشرين ضعفاً من مقدار الاحتياطي النقدي المتوفر لديها. فإذا انتقلنا إلـى عالم الواقع، نجد أن الأفراد يحتفظون عادة بسنة تتراوح بين ٣ – ٥% من حجم ودائعهم في البنوك في شكل نقود سائلة خارج النظام المصرفي، وتمثل نقود الودائع نحو ٩٥ – ٩٧% من عرض النقود، ويعكس هذا مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الـتأثير في عرض النقود، وبالتالي في مستوى أداء الاقتصاد، خاصة اذا ما عملنا أن الودائع المشتقة الناتجة عن القروض تمثل بين ٨٠ – ٩٠% من مجموع الودائع المصرفية.

ولإضفاء المزيد من الواقعية للنموذج المبسط الذي تناولناه في الجزء السابق، دعنا نعرف القاعدة النقدية (Mpnetary Base – MB) ، حيث أن: MB= TR + C

و(TR) هي مجموع احتياطيات البنوك التجارية سواء لدى البنك المركزي أو في صناديقها و(C) ترمز للنقد المتداول خارج النظام المصرفيـ فإذا افترضنا ان البنوك مجتمعة تحتفظ بالنسبة (e) من مجموع الودائع كاحتياطي زائد، وأن الجمهور يحتفظ بالنسبة و(C) من ودائعهم كعملة متداولة خارج البنوك، وأن نسبة الاحتياطي القانوني هي (rr).

في هذه الحالة سنجد أن بالامكان حساب التغير في عرض النقود باستخدام الصيغة المتكاملة التالية:

$$\Delta Ms=(1+c)x\Delta\ MB$$

$$(rr+e+c)$$

في الصيغة أعلاه، الكسر بين القوسين يعرف بمضاعف عرض النقود، وهو أقل قيمة من المضاعف في النموذج السابق البسيط، نتيجة لإضافة التسربات النقدية، ومن المضاعف اعلاه نجد أن التغير في عرض النقود الناتج عن تغير معين في حجم القاعدة النقدية، يتناسب عكسياً مع كل من نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة الاحتياطي الزائد التي يحددها البنك ونسبة النقد المتداول التي يحددها الجمهور فلم يعد البنك المركزي يتحكم تماماً في قيمة المضاعف كما كان الحال بالنسبة للمضاعف البسيط.

وبافتراض ثبات نسبة الاحتياطي القانونين ونسب التسرب سواء كان في شكل نقد متداول أو احتياطيات زائدة، نجد أن البنك المركزي بامكانه تغيير عرض النقود مباشرة عن طريق تغيير حجم القاعة النقدية (MB)،من خلال بيع او شراء السندات الحكومية في السوق الفتوح، كما سيأتي لاحقاً.

فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني هي ١٠% ونسبة الاحتياطيات الاضافية هي ٠,٢% ونسبة العملة المتداولة هي ٠,٥% واراد البنك المركزي زيادة عرض النقود بمقدار ٣٠ بليون دينار، لأمكن حساب الزيادة المطلوبة في القاعدة النقدية باستخدام الصيغة اعلاه حيث نجد أن:

$$30 = \left(\frac{1+0.005}{(0.10+0.002+0.005)}\right) x\Delta MB$$

$$30 = (110)\, x\Delta MB$$

$$(0.1007)$$

$$\Delta MB = (30) = 3.006 \text{ بليون دينار}$$

$$(9.98)$$

كذلك، تعتمد قدرة البنوك التجارية على خلق النقود على فرضية أساسية هي رغبة هذه البنوك في الإقراض، وكذلك رغبة الافراد والمنشآت في الاقتراض من البنوك. أما في الحياة العملية فاننا نجد أن رغبة البنوك في الاقراض قد تتغير حسب الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في القطر، وخاصة مدى التفاؤل تجاه مستقبل الاقتصاد هذا بالإضافة إلـى الاعتبارات الداخلية للإدارات ذاتها، ومن هنا جاءت ضرورة تدخل البنك المركزي لتنظيم وادارة عرض النقود من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٤,٤ بنوك التجارية والاستقرار الاقتصادي

تميل البنوك التجارية في فترات الانتعاش الاقتصادي إلـى التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية إلـى اقصى حد ممكن لغرض زيادة ارباحها، وتكون البنوك في هذه الحالة مدفوعة بالأجواء المتفائلة التي تسود الاقتصاد القومي في هذه الفترات، حيث تقل مخاطر عدم وفاء العملاء بسداد ديونهم في المواعيد المتفق عليها، وذلك بحكم توفر فرص استثمارية مربحة إلا أن الاندفاع غير المنضبط للبنوك في سياستها الائتمانية خلال فترات الانتعاش الاقتصادي قد يعرضها إلـى بعض المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث تراجع مفاجئ في النشاط الاقتصادي، وبالتالي تعثر الدائنين عن سداد قروضهم هذا بالإضافة إلـى مخاطر زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي بصورة كبيرة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي.

أما في فترات الركود الاقتصادي، فتسارع البنوك إلـــى تحصيل قروضها وتقليل منح قروض جديدة، وذلك لتجنب المخاطر الناتجة عن احتمال زيادة حدة الركود اقتصادي، وبالتالي عدم قدرة العملاء عن سداد ديونهم الا ان المبالغة في اتباع هذه السياسة المتشددة في منح القروض والتسهيلات الائتمانية خلال فترات الركود الاقتصادي، تعني ان البنوك التجارية تسهم بصورة غير مباشرة في زيادة حدة الكساد الاقتصادي.

يتضح مما تقدم، أن البنوك التجارية يمكن ان تسهم من خلال مستوى نشاطها الائتماني في حدة التقلبات الاقتصادية، حيث أن اندفاعها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، دون المطالبة بضمانات كافية لحماية مصالحها، في فترات الانتعاش الاقتصادي، واتباعها سياسة اقراضية متشددة خلال فترات الركود الاقتصادي تؤدي إلـــى زيادة حدة التقلبات الاقتصادية بدلا من تقليلها. لذلك تبرز أهمية دور البنوك المركزية في الإشراف على نشاط البنوك التجارية وتوجيه نشاطها بما يخدم أهداف السياسة النقدية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

المحاضرة الرابعة:

إدارة ربحية وسيولة البنوك

محتويات الفصل

الفصل التاسع: البنوك التجارية التقليدية

مقدمة:

أولا: مكونات ميزانية البنك التجاري

ثانيا: تحليل موجودات البنك

ثالثا: تحليل مطلوبات البنك

رابعا: إدارة سلامة المركز المالي للبنك

الفصل التاسع

إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري

١ـ مقدمة

البنوك التجارية كغيرها من منشأة الأعمال، هدفها النهائي هو تحقيق اقصى ربح ممكن لملاكها أو حملة أسهمها. وهي تعتمد في نجاحها في تحقيق ذلك، وكما أوضحنا في الفصل السابق، على ثقة جمهور المتعاملين معها في سلامة مركزها المالي، أي قدرتها وتحت جميع الظروف على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها. ومن الناحية العملية، نجد أن هناك شيء تعارض ظاهر بين هذين الهدفين، ويتضح ذلك جلياً إذ ادركنا ان على البنك أن يحتفظ بدرجة مناسبة من السيولة لمقابلة طلبات المودعين، غير أن تحقيق ذلك لا يكون إلا على حساب التضحية بالعوائد التي تدعم ربحيته. وعلاوة على ذلك، فان العوائد المرتفعة دائما مرتبطة بالاستثمارات طويلة الاجل، المعروفة بانخفاض السيولة، لذلك فإن الإدارة الناجحة للبنوك تسعى لتأمين التوازن بين هدفي السيولة والربحية، من خلال خلق درجة عالية من التوافق بين هيكل موجودات البنك (الاستثمارات) وهيكل مطلوباته (الودائع)، وهو محور اهتمامنا في هذا الفصل.

٢ـ مكونات ميزانية البنك التجاري

تتكون ميزانية البنك التجاري (Bank Balance Sheet) من جانبين هما: جانب الموجودات، أو الأصول (Assets)،

والتي تمثل استخدامات البنك للأرصدة النقدية المتاحة، وجانب المطلوبات، أو الخصوم (Liabilities) والتي تمثل الموارد النقدية للبنك، وتعتبر الموجودات ثروة يمتلكها البنك، أو مستحقات قانونية للبنك لدى الغير أما المطلوبات فهي عبارة عن مستحقات للغير على البنك لذلك، فإن ميزانية البنك توضح المصادر التي يحصل منها البنك على موارده، وكيفية استخدامه لهذه الموارد، كما توضح المركز المالي للبنك، ومستوى ما يتمتع به البنك من أمان تعكسه سيولة البنك (Bank Liquidity) أي مدى قدرته على تحويل موجوداته إلى نقود سائلة لمواجهة طلبات السحب على ودائع العملاء.

واستنادا لنظام القيد المحاسبي المزدوج (Double Entry) فإن موجودات البنك تكون دائماً مساوية لمطلوباته، لذلك يمكن التوصل إلـى المعادلات الثلاث التالية:

١- الموجودات = المطلوبات+حساب راس المال

٢- حساب راس المال = الموجودات – المطلوبات

٣- المطلوبات = الموجودات – رأس المال

فالذي يحقق المساواة بين الموجودات المطلوبات هو صافي حقوق الملكية (Net Worth)، وهو عبارة عن فائض مستحقات المالكين عن القيمة الأسمية للأسهم (رأِس المال).

١,٢ الموجودات

تتكون الموجودات من ستة مصادر رئيسة هي (١) النقود المحفوظة في خزينة البنك (Vault Cash)، (٢) الأرصدة القالة للتحصيل (Casa in Process of Collection)، مثل الشيكات والحوالات، (٣)أذونات خزانة (Treasury Bills)، (٤) القروض قصيرة الأجل (٥) الأوراق التجارية (Commercial Papers) (٦) القروض والاستثمارات الطويلة الأجل.

٢,٢ المطلوبات

أما المطلوبات، فلها أربعة مصادر رئيسة هي: (١) رأس المال الذي يمثل التزام البنك تجاه حملة الاسهم، ويعتبر من أهم الموارد الذاتية للبنك (٢) الاحتياطيات، التي تمثل الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي، كذلك نسبة من الأرباح التي لا توزع على المساهمين لتكوين ما يسمى بالاحتياطي الخاص للبنك (٣) الودائع، والتي تمثل أهم الموارد غير الذاتية للبنك (٤) القروض من البنوك الأخرى، أو البنك المركزي. ويوضح الجدول (٩ – ١) أدناه مكونات جانبي الموجودات والمطلوبات في ميزانية البنك التجاري.

الجدول (٩ – ١): نموذج مبسط لميزانية البنك التجاري

الموجودات	المطلوبات

١- النقود بخزينة البنك	١- رأس المال
٢- أرصدة قابلة للتحصيل	٢- الاحتياطيات: ١- احتياطي قانوني ٢- احتياطي خاص
٣- أذونات الخزانة	٣- الودائع: ١- ودائع تحت الطلب ٢- ودائع لأجل ٣- ودائع ادخارية
٤- القروض قصيرة الأجل للعملاء	٤- قروض البنك من البنوك الاخرى ومن البنك المركزي
٥- الأوراق التجارية السندات المخصومة	٥- مطلوبات اخرى
٦- الأوراق المالية: سندات الحكومة واسهم وسندات الشركات	
٧- موجودات أخرى	

٣- تحليل موجودات البنك

يتضح من الجدول السابق ان جانب الموجودات من الميزانية يعكس تنوع الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري، أي كيفية استخدام موارد وتنويع موجوداته بما يضمن له تعظيم ارباحه والاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة لمواجهة طلبات الدائنين، وخاصة المودعين الذين قد يرغبون في السحب النقدي من ودائعهم في أي وقت، فلا بد للبنك من توخي الحذر في عملية المفاضلة (Trade – off)، بين تحقيق أقصى الأرباح الممكنة وبين الاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة، وذلك لأن الربحية والسيولة هما هدفان متعارضان فالاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة، معناه حرمان البنك من فرصة تحقيق بعض الأرباح الاستثمارية بسبب احتفاظه باحتياطات زائدة عاطلة، أما إذا قرر البنك استغلال معظم موارده في منهج القروض والاستثمارات، فقد تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أرباح كبيرة، ولكنها تتحقق على حساب انخفاض السيولة واحتمال تعريض البنك إلى مخاطر كبيرة، وسوف نتناول هذا الموضوع بصورة مفصلة في نهاية الفصل عند بحث معايير نجاح البنوك التجارية. ويمكن تقسيم موجودات البنك التجاري إلى ثلاثة أقسام فيما يتعلق بالتعارض بين عاملي الربحية والسيولة:

١,٣ الموجودات السائلة

وتنقسم الموجودات إلى ثلاثة أنواع هي:

١,١,٣ نقود بخزانة البنك: وتضم نقود الخزانة (Vault Cash) مبالغ من العملة الورقية والمعدنية المحلية والأجنبية التي يحتفظ بها البنك لغرض صرف قيمة الشيكات المسحوبة على حسابات عملائه ومواجهة السحوبات النقدية للعملاء وتسمى هذه النقود بالاحتياطي النقد (Cash Reserve).

٢,١,٣ ودائع لدى المراسلين: وهي النقود بالعملات الاجنبية التي يحتفظ بها البنك في حساباته في البنوك في الدول الاخرى أو لدى البنوك المراسلة (Correspondent Banks). ويعتمد البنك على هذه الودائع في مقابلة طلبات التحويلات الخارجية وطلبات سداد قيمة الواردات وصرف الشيكات السياحية للعملاء.

٣,١,٣ ودائع لدى البنك المركزي: تعتبر هذه النقود أيضا جزءاً من الاحتياطي النقدي حيث يجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من قيمة الودائع على شكل نقد سائل لدى البنك المركزي ويطلق عليه الاحتياطي القانوني وتختلف هذه النسبة من قطر لاخر، إلا أنها تتراوح بين ٥ – ١٠% في الأقطار المتقدمة، وقد تصل إلـى ٢٠% في بعض الأقطار النامية، ولا تحصل البنوك على أي فوائد لقاء الاحتفاظ بهذا الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي.

٢,٣ موجودات عالية السيولة

الموجودات عالية السيولة (Highly Liquid Assets) هي تلك الأصول التي يحتفظ بها البنك بهدف تحقيق الربحية كهدف

أساسي، فهي تمثل خط الدفاع الثاني لمواجهة طلبات الدائنين. وتضم هذه الموجودات خمسة أنواع هي:

١,٢,٣ قروض قابلة للاستدعاء: وهي النقود التي أقرضها البنك إلـــى سماسرة الكمبيالات أو بيوت الخصم وتكون هذه القروض قابلة للسداد خلال ٢٤ ساعة من طلبها، كما أن هناك نوعا آخرا من القروض قصيرة الأجل، والتي تكون قابلة للسداد خلال فترة قصيرة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ طلب سدادها. وبما أن هذه القروض تتسم بدرجة عالية من السيولة، فإن نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك عليها تكون قليلة نسبياً.

٢,٢,٣ أذونات الخزانة: تقوم الحكومات عادة بإصدار سندات الخزانة (Treasury Bills)، وهي أدوات للدين العام قصير الأجل، في حالة وجود عجز في الموازنة العامة (Budget Deficit) لغرض تمويل النفقات الجارية للحكومة خلال الشهور الأولى من السنة قبل تحصيل القدر الكافي من الضرائب والرسوم وبما أن هذا النوع من أدوات الدين الحكومي يتسم بانخفاض درجة المخاطرة وارتفاع درجة السيولة، فإن البنوك التجارية تكون عادة هي المكتب الرئيس فيها باعتبارها من الأدوات الاستثمارية القابلة للتسيل عند الضرورة سواء بالبيع في السوق الثانوية أو بخصمها لدى البنك المركزي وتحصل البنوك التجارية على نسبة فائدة قليلة من هذا النوع من الاستثمار، إلا أنها تحقق رغبات البنوك في تفادي مخاطر السيولة.

٣,٢,٣ الأوراق التجارية

يستثمر البنك جزءاً مهما من موارده في خصم الأوراق التجارية (Cimmercial Papers) لعملائه، حيث يقوم البنك بسداد القيمة الحالية للأوراق التجارية المقدمة له قبل تاريخ استحقاقها وذلك لتسهيل مهام أصحاب الأعمال في الحصول على الأموال المطلوبة للتوسع في نشاطهم التجاري. حيث يستطيع البنك الحصول على القيمة الاسمية للأوراق التجارية في تاريخ استحقاقها، ويمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الأسمية للأرواق التجارية العائد الذي يحصل عليه البنك من عملية خصم الأوراق التجارية، وتسمى نسبة العائد الذي يحققه البنك من عملية الخصم بسعر الخصم (Rate Discount)، وهو عادة ما يتعادل مع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية على القروض قصيرة الأجل.

وتعتبر الأوراق التجارية من الأدوات الاستثمارية الجيدة، لأنها تجمع بين السيولة والربحية، فهي بمثابة قروض قصيرة الأجل يمكن تسييلها بسرعة، من خلال قيام البنك باعادة خصمها لدى بنوك أخرى، إضافة إلـى أنها تحقق عائداً جيداً يتناسب وآجالها القصيرة.

٤,٢,٣ الأوراق المالية

تستثمر البنوك كذلك جزءاً من مواردها في أوراق مالية (Ginancial Papers) مختلفة، تشمل السندات الحكومية (Government Bonds)، إضافة إلى الاستثمار في الأسهم

والسندات التي تصدرها الشركات الصناعية وغيرها. وتختلف درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار في هذه الأوراق تبعا للمركز المالي للجهة المصدرة لهذه الأوراق، وأجال الأوراق وقابليتها للتسويق، حيث تتسم سندات الحكومة بالأمان التام، وذلك لكون الحكومة هي الجهة المدينة والضامنة للدين، وبالتالي تكون نسبة الفائدة على هذه السندات منخفضة نسبيا. أما السندات والأسهم التي تصدرها الشركات، فتكون درجة المخاطرة فيها أعلى نسبيا وبالتالي نسبة العائد عليها مرتفعة بسبب إضافة علاوة المخاطرة، وبسبب ارتفاع درجة المخاطرة للاستثمار في اسهم الشركات، فقد الزم قانون البنك المركزي في معظم الأقطار بتحديد الحد الأقصى لأسهم الشركات التي يسمح للبنك التجاري امتلاكها بما لايزيد عن ٢٥% من رأسمالها المدفوع وذلك حماية لودائع العملاء.

٥,٢,٣ القروض والتسهيلات الانتمائية

تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية (Loans and Credit Facilities)، التي تمنحها البنوك لعملائها من أكثر أنواع أصولها ربحية، وتعتمد ربحية البنك على طبيعة القروض من حيث الحجم والأجل ودرجة المخاطرة. وترتبط المخاطر إيجابياً بكل من مبلغ القرض وأجله، فكلما كان مبلغ القرض كبيرا وطالت مدة السداد ارتفعت درجة المخاطر المرتبطة بالقرض، وتعتمد درجة المخاطرة أيضاً على ما يسمى بالتصنيف الائتماني (Credit Rating) للمقترض. فكلما كان هذا التصنيف منخفضاً، ازدادت درجة المخاطرة، والعكس صحيح لذلك،

تفضل البنوك التجارية عادة القروض قصيرة الأجل التي تسهم تمويل رأس المال العامل (Working Capital) للمنشأت الصناعية أي لشراء المواد الأولية وقطع الغيار وسداد اجور عمال الإنتاج وما شابه من النفقات الجارية المرتبطة بالعملية الانتاجية حيث تستخدم الأصول الثابتة كمعدات المصانع والأبنية كضمانة (Collateral) لمثل هذه القروض.

٣,٣ الموجودات الأقل سيولة

تستخدم الموجودات الأقل سيولة (Less Liquid Assets) لتحقيق الربحية في المقام الأول، ثم يأتي هدف السيولة في المرتبة الثانية. ومن أهم هذا القسم من الموجودات القروض والاستثمارات طويلة الأجل، وخاصة في القطاع الصناعي والخدمي، بالإضافة إلى الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل. ومما شجع البنوك على الاقدام على هذا النوع من القروض والاستثمارات هو السياسات الحكومية الداعمة والمحفزة للبنوك التجارية للمساهمة في تمويل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية خاصة في الأقطار النامية من جهة، وكذلك تطور مفهوم السيولة من جهة أخرى حيث أصبحت السندات الحكومية طويلة الأجل تتميز بدرجة عالية من السيولة، بسبب استعداد البنوك المركزية في الأقطار النامية لشراء هذه السندات أو خصمها لتوفير السيولة للازمة للبنوك التجارية.

٤. تحليل مطلوبات البنك

كما أوضحنا سابقاً في النموذج المبسط لميزانية البنك التجاري، فإن المطلوبات تمثل موارد البنك، والتي يحصل عليها من أربعة مصادر رئيسية هي: (١) رأس المال، (٢) الاحتياطيات (٣) الودائع و(٤) الاقتراض من البنوك الاخرى ومن البنك المركزي. ويمكن تقسيم مطلوبات البنك إلـــى قسمين:

١,٤ المواد الذاتية

وهي تشكل نسبة قليلة من مجموع موارد البنك. تنقسم الموارد الذاتية للبنك إلـــى قسمين:

١,١,٤ رأس المال

يعتبر رأس المال المورد الأساس للبنك في بداية ممارسته لنشاطه، ولفترة معينة إلـــى أن يكتسب البنك ثقة الجمهور وتبدأ ودائع العملاء في التدفق لتصبح هذه الودائع فيما بعد المصدر الرئيسي لموارد البنك فرأسمال البنك لا يشكل قيداً على مستوى نشاطه الائتماني الذي يفوق رأس المال بأضعاف مضاعفة، ولكن رأس المال هو مصدر ثقة المتعاملين مع البنك.

ويقسم رأس المال إلى: رأس المال الاسمي (Nominal Captial)، الذي تم بموجبه منح الترخيص بإنشاء البنك، ورأس المدفوع (Paid – up Capital)، الذي يكون عادة أقل من رأس المال الاسمي، وفي هذه الحالة، يسمى الفرق بينهما برأس المال غير المدفوع. ويمكن زيادة رأس المال المدفوع إذا دعت الضرورة لذلك، أو الاعتماد على رأس المال الاحتياطي

(Reserve Capital)، وذلك لتقوية المركز المالي للبنك وتدعيم ثقة المودعين في البنك.

٢,١,٤ الاحتياطيات

ويقصد بالاحتياطيات تلك الأموال التي تقتطع من الأرباح قبل توزيعها على المساهمين، وذلك لبناء الاحتياطي الخاص بالبنك، وهي تختلف عن الاحتياطي القانوني الذي يحدد نسبته البنك المركزي ويتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، كما أشرنا من قبل.

٢,٤ الموارد غير الذاتية

تتكون الموارد غير الذاتية من مصدرين رئيسين هما:

١,٢,٤ الودائع

تشكل الودائع الجزء الكبر من موارد البنك بشقيها الذاتية وغير الذاتية، تنقسم الودائع إلـــى ثلاثة أقسام هي:

١- ودائع تحت الطلب:

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب (Demand Deposits) أعلى من نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الأخرى، وذلك بسبب طبيعة هذه الودائع التي تتيح للمودعين السحب منها دون اخطار سابق ودون التقيد بأجل، فهي تتمتع بدرجة عالية من السيولة.

٢- ودائع الأجل:

كما أوضحنا من قبل فإن الودائع لأجل (Time Deposits) نادراً ما يتم سحبها قبل تاريخ استحقاقها، بسبب ما يترتب على ذلك من فقدان العميل للعائد. لذلك تكون نسبة الاحتياطي القانوني على هذه الودائع أقل من نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطب. ويتيح هذا النوع من الودائع للبنك حرية أكبر في استخدامها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

٣- ودائع ادخارية:

بالإضافة إلـــى ما تقدم، هناك أيضاً الودائع الادخارية (Saving Deposits) لصغار المدخرين، الذين باستطاعتهم سحبها في أي وقت. لذلك تكون نسبة الفائدة على هذه الودائع قليلة، وتحسب عادة على أقل رصيد خلال الشهر أو السنة. وتحاول البنوك عادة استخدام بعض الحوافز، مثل تخصيص جوائز عينية أو مالية، لتشجيع هؤلاء المدخرين لزيادة مدخراتهم باستمرار، حيث أن هذه المدخرات تشكل أيضاً أحد موارد البنك.

٢,٢,٤ القروض

يمثل الاقتراض (Borrowing) مورداً آخر من المواد غير الذاتية للبنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك الاقتراض من بعضها البعض، أو اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض باعتباره الملجأ أو الملاذ الأخير للحصول على السيولة لمواجهة الطلبات الطارئة من الدائنين. وتعتبر القروض من الموارد المكملة للودائع إلا أنها لا تمثل سوى نسبة صغيرة جداً من الموارد غير الذاتية، حيث تشكل

الودائع الجزء الأكبر من الموارد غير الذاتية للبنوك التجارية، كما أشرنا من قبل.

٥- إدارة سلامة المركز المالي للبنك

تهدف الإدارة الناجحة للبنك إلى تعظيم أرباح البنك مع المحافظة على سلامة مركزه المالي، وذلك من خلال التركيز على محاور خمسة، تشمل إدارة سيولة البنك، وإدارة رأس المال، وإدارة الموجودات، وإدارة المطلوبات، وإدارة المخاطر ونتناولها فيما يلي مع التركيز على كل من إدارة السيولة وإدارة رأس المال لما لهما من أهمية.

١,٥ إدارة سيولة البنك

يعد البنك توقعات دقيقة ومتجددة عن السحب اليومي من ودائع العملاء، ويحتفظ في مقابل ذلك بالقدر الكافي من السيولة والأصول عالية السيولة لمواجهة السحب اليومي الزائد على الإيداعات اليومية. والبنك كما قدمنا في الفصل السابق مطالب قانوناً بالاحتفاظ بقدر من الاحتياطيات القانونية، يحدد البنك المركزي نسبتها من ودائع البنك. غير أن الاحتفاظ بالاحتياطيات القانونية قد لا تكتفي في بعض الحالات لتأمين سلامة المركز المالي للبنك، مما يدفع البنك للاحتفاظ باحتياطيات إضافية اختيارية فالبنك مهدد دائماً بالتدفقات الخارجية من الودائع (Deposit outflows)،والتي يمكن أن تستنفذ احتياطيات البنك إن لم تكن كافية.

وفي حالة انكشاف البنك بعدم كفاية السيولة، يصبح مخالفاً لقانون البنك المركزي لعدم كفاية احتياطياته لمقابلة نسبة الاحتياطي القانوني، كما يكون مهدداً بفقدان ثقة عملائه، وهو نذير ما يشكل

بداية أزمة لا للبنك وحده بل النظام المصرفي بكامله وهناك أربعة مصادر يلجأ إليها البنك لزيادة احتياطياته وهي:

١- الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، وتحمل التكلفة المتمثلة في الفوائد على القروض.

٢- بيع بعض الأصول المالية للبنك وتحمل خسارة تكاليف الوسطاء الماليين، بالإضافة إلـــى فقدان العوائد على تلك الأصول المباعة، كما قد يتحمل البنك خائر رأسمالي في حالة بيعها بأسعار تقل عن اسعار شرائها.

٣- استدعاء بعض القروض أو بيعها، وتحمل فقدان الفوائد عليها، وربما خسر البنك بعض عملائه نتيجة مطالبتهم بالسداد قبل الموعد المذكور في اتفاقية القرض.

٤- الاقتراض من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير، وتحمل التكلفة المتمثلة في سعر الخصم (Discount Rate).

ويتضح إذاً أن هناك تكلفة لتمويل العجز في احتياطيات البنك بأي من السبل الأربعة المتاحة، إلا أن الاحتفاظ باحتياطيات إضافية أيضاً له تكلفته. فالاحتياطيات تمثل أرصدة عاطلة لاتدر عائد للبنك سواء احتفظ بها في حسابه لدى البنك المركزي أو احتفظ بها في خزائن البنك. فعلى إدارة البنك ان توازن بين تحمل تكاليف الحصول على احتياطيات إضافية من المصادر أعلاه، وتكلفة الاحتفاظ بأرصدة عاطلة كاحتياطيات إضافية، لاستمرار تأمين سلامة مركزه المالي. وكلما زادت تكاليف الحصول على الاحتياطيات من مصادر خارجية، حرص البنك على الاحتفاظ بالمزيد من الاحتياطيات الإضافية من مصادره الذاتية.

٢,٥ إدارة رأس المال

تعمل إدارة البنك على الاحتفاظ بالقدر المناسب من رأس المال، وبما يتفق والضوابط التي يضعها البنك المركزي على نسبة رأس المال إلـى الودائع في البنوك التجارية. فلرأس المال وظيفة مهمة في امتصاص الصدمات الناتجة عن التدفقات الخارجية غير المتوقعة للودائع، والتي قد تهدد البنك بالإفلاس. إلا أن زيادة رأس مال البنك تؤدي إلـى خفض معدل العائد على حقوق الملكية (Returns on Equity – ROE)، حيث أن:

العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح/الأصول

العائد على حقوق الملكية (ROE) صافي الربح/ حقوق الملكية

مضاعف حقوق الملكية (EM) = الأصول/ حقوق الملكية

ومنها نجد أن:

EM= ROE

ROA

ROE=EMxROA

فإذا كان لدينا بنكان لهما ذات القدر من الأصول (القروض والاستثمارات) التي تبلغ ١٠٠ مليون دينار، غير أنهما يختلفان في مقدار رأس المال، فلبنك الأول رأسمال قدره ١٠ مليون دينار، ومضاعف لحقوق الملكية قدره ١٠٠ (١٠/١٠٠=١٠)، بينما البنك الثاني له رأسمال قدره ٤ مليون دينار ومضاعف لحقوق الملكية

قدره ٢٥ (٤/١٠٠=٢٥)، ولنفرض أن كلاهما تتم إدارته بنفس الكفاءة، فالعائد على الأصول في الحالتين ١% وفق هذه المعطيات، سنجد أن للبنك الأول معدل عائد على حقوق الملكية أقل مما هو عليه في البنك الثاني، وذلك بسبب كبر رأس المال بالنسبة للأصول في البنك الأول عنه في الثاني. ولزيادة رأس المال منفعة للمساهمين متمثلة في زيادة الأمان وخفض احتمالات الإفلاس. كما أن لزيادة رأس المال تكلفة يتحملها المساهمون تتمثل في خفض العائد على حقوق الملكية. والإدارة الناجحة تقرر ما يمكن التضحية به من العائد على حقوق الملكية من أجل زيادة درجة الأمان وخفض مخاطر الإفلاس. وعموماً، يمكن للبنك التحكم في رأس المال عن طريق واحد أو أكثر من البدائل التالية:

١- بيع وشراء أسهم البنك.

٢- تغيير نسبة الأرباح الموزعة، واستخدام الأرباح المحتجزة لدعم رأس المال.

٣- تغيير أصول البنك بتغيير حجم الائتمان، وبيع بعض الأصول المالي واستخدام عوائدها في شراء بعض مطلوبات البنك.

٣,٥ إدارة موجودات البنك

وتنصب على ضرورة تأكد البنك من انخفاض مخاطر أصوله الاستثمارية، وضرورة محافظته على تنويع مكونات محافظة الاستثمارية. ويتم ذلك للبنك إذا ما نجح في تحقيق ما يلي:

١- استهداف مقترضين يتسمون بانخفاض مخاطر عدم السداد، على أن يكونون على استعداد لدفع فوائد عالية.

٢- الاستثمار في أصول مالية ذات عوائد مرتفعة ومخاطر منخفضة.

٣- تنويع محتوى المحافظ الاستثمارية بحيث تقلل من المخاطر وتضمن تحقيق العائد المناسب.

٤- حسن إدارة سيولة البنك.

٤,٥ إدارة مطلوبات البنك

زاد الاهتمام بإدارة مطلوبات البنوك في الثلث الأخير من القرن الماضي، نتيجة للتنافس احاد بين البنوك الكبيرة في العالم على المتاح من مصادر الأرصدة المالية المكونة لمطلوبات البنوك، وخاصة الودائع. وقد ساعد على ذلك ما شهدته صناعة الصرفة من تقدم كبير في مجال استغلال قدراتها في ابتكار مطلوبات جديدة بخلاف الودائع التي طالما احتلت المكانة المرموقة بين مصادر أرصدة البنوك، بالاعتماد على الاقتراض واصدار شهادات الإيداع.

٥. ٥ إدارة المخاطر

وأخيرا، تنشغل إدارة البنك أيضاً بكيفية درء المخاطر، وتخفيف آثارها السلبية في حالة وقوعها. وتواجه البنوك بصفة عامة نوعان من المخاطر: مخاطر عدم السداد (Default Risk)، ومخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk)، وتشتغل مخاطر سعر الفائدة على مخاطر تغير أسعار الأصول (Price Change Risk) وتحمل البنك للخسائر الرأسمالية (Capital loss)، ومخاطر إعادة الاستثمار (Reinvestment Risk). وتتلخص علمية إدارة المخاطر في الخطوات الأربع التالية:

١- حصر المخاطر المحتملة.

٢- تعريف مؤشرات للإنذار المبكر بوقوع المخاطر.

٣- تحديد سبل تفادي أو الحد من احتمالات حدوث المخاطر.

٤- تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة المواقف المنطوية على وقوع كل نوع من المخاطر.

٦- معايير نجاح البنوك التجارية

يعتبر النظام المصرفي الذي يشمل البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وكذلك المؤسسات المالية الوسيطة، كالشركات الاستثمارية وغيرها بمثابة العمود الفقري للنظام المالي (Financial System) لأي قطر. وتعكس متانة النظام الصرفي مدى كفاءة أداء الاقتصاد القومي، وذلك من خلال خلق البيئة التنافسية بين البنوك من أجل تقديم أفضل الخدمات للجمهور، وكذلك تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية وتمويل الاستثمارات في جميع القطاعات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وهناك ثلاثة معايير رئيسة لتحديد مدى نجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها وهي: (١) استقرار السيولة (٢) الربحية و(٣) التسويق.

١,٦ استقرار السيولة

لابد من التميز ابتداء بين مفهوم ما يسمى بالملاءة المالية للبنك (Solvency)، وبين مفهوم السيولة (Liquidity). حيث تعني ملاءة البنك متانة مركزه المالي، أي أن زيادة موجوداته على مطلوباته المستحقة للغير، بخلاف حملة الأسهم. ويتمتع البنك

بالسيولة عندما تكون لديه قدرة كبيرة على تحويل موجوداته إلى نقود سائلة لمواجهة طلبات المودعين وغيرهم من الدائنين. لذلك، فقد يتصف البنك بالملاءة المالية ولكنه قد يواجه مشكلة نقص في السيولة. أي بعبارة أخرى، أن موجودات البنك قد تكون اكبر من مطلوباته، غير أنها قد تتكون من أصول أغلبها منخفضة السيولة.

وهناك ثلاث خصائص يجب أن تتوفر في الموجودات ذات السيولة العالية (Highly Liquid) ، وهي:

١- القابلية للتداول

٢- استقرار أسعارها

٣- إمكانية استعادة قيمة الموجودات

١,١,٦ القابلية للتداول

ويقصد بها القابلية للتداول (Marketability) في الأسواق الثانوية. وكلما كانت للموجودات قابلية للتداول، أي انتقال ملكيتها من شخص لآخر، ازدادت درجة سيولتها. فالأسهم العادية المسجلة في سوق الأوراق المالية، تعتبر قابلة للتداول بدرجة عالية. حيث لا يستغرق بيعها سوى دقائق معدودة يتم خلالها إبلاغ الوسيط المالي (السمسار) هاتفيا بالرغبة في البيع والسعر المطلوب. كذلك الحال، بالنسبة لأذونات الخزانة (سندات حكومية قصيرة)، حيث تعتبر قابلة للتداول بسهولة، وبالتالي فهي عالية السيولة. وهناك بعض السندات الحكومية طويلة الأجل التي لا يمكن استرداد قيمتها قبل موعد استحقاقها. لذلك، فإنها لا تعتبر من الموجودات ذات السيولة العالية رغم أنها مضمونة بدرجة عالية، أي آمنة أو عديمة المخاطر.

٢,١,٦ استقرار الأسعار

تعتمد درجة سيولة الأصول المكونة للموجودات على مدى استقرار أسعارها (Price Stability). فقيمة أذونات الخزانة تكون عادة ثابتة، مما يرفع من سيولتها، غير أن بعض الموجودات الخرى مثل الأسهم والعقارات، فإن قيمتها السوقية تتغير بدرجة كبيرة حسب تقلبات الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي لاتعتبر ذات سيولة عالية.

٣,١,٦ إمكانية استعادة قيمة الموجودات

كلما كان من الممكن استعادة قيمة الموجودات عند إعادة بيعها، ارتفعت درجة سيولتها. والعكس صحيح، أي كلما كان من المتعذر استعادة قيمة الموجودات عند إعادة بيعها، انخفضت سيولتها لذلك، فالأسهم، كما أشرنا في الفقرة السابقة، لاتعتبر ذات سيولة عالية بالرغم من أنها قابلة للتداول بسهولة. وبعبارة اخرى، فإن الموجودات ذات السيولة العالية يجب أن تجمع بين قابلية التداول بسهولة وبين إمكانية استعادة قيمتها الأصلية عند بيعها.

ويرتبط استقرار سيولة البنوك التجارية بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين إدارة موجوداتها وبين التزاماتها تجاه الدائنين. كذلك، يعتبر حسن توقيت تسييل الموجودات، أو الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية وتقليل الاعتماد على البنك المركزي للحصول على السيولة على جانب كبير من الأهمية. وتعتمد قدرة البنوك لتحقيق هذا الهدف على عاملين هما: أولاً، تحقيق التوازن بين مصادر واستخدامات الأموال. وثانياً، السيولة المتاحة في الأسواق المحلية.

وتعتبر قدرة البنوك التجارية على تحقيق التوازن بين مصادر واستخدامات الأموال من أهم التحديات التي تواجهها البنوك. وتحقق البنوك ذلك من خلال المواءمة بين فترات استحقاق الودائع وفترات استحقاق القروض التي تمنحها إلـى عملائها، تحقيق التوافق بين هيكل الموارد وهيكل الاستخدامات. كذلك، تعتبر نسبة القروض إلـى الودائع من أهم المؤشرات على حسن أداء البنوك. فكلما انخفضت هذه النسبة زادت سيولة البنوك، وبالتالي انخفضت درجة المخاطر التي تواجهها وتتحدد هذه النسبة بعاملين هما، أولاً، نسبة القروض والتسهيلات الانتمائية إلـى مجموع الموجودات. وثانياً، نسبة الودائع إلـى مجموع الموجودات.

فإذا تجاوزت نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلـى مجموع الموجودات الحد الأقصى المسموح به (ولنفترض ٨٠%) كان ذلك بمثابة الضوء الأحمر لتنبيه الإدارة العليا للبنك المعني بضرورة توخي الحذر وتقليل منح قروض اضافية. أما فيما يتعلق بنسبة الودائع إلـى مجموع الموجودات، فتحكمها بعض القيود. فمثلا، قد يحدد البنك المركزي في قطر معين ألا تتجاوز نسبة الودائع ستة عشر ضعفاً لمجموع رأس المال المدفوع، زائداً احتياطي رأس المال.

وتجدر الإشارة أيضاً، إلـى أنه كلما زادت نسبة الودائع قصيرة الأجل إلـى مجموع الودائع، تعرضت البنوك إلـى مواجهة مشكلة المحافظة على تحقيق مستوى مقبول من السيولة لتغطية عمليات السحب غير المتوقعة، لذلك، تسعى البنوك، من خلال دفع فوائد أعلى نسبياً، إلى تشجيع المودعين للاحتفاظ بودائعهم لفترات أطول. كذلك، تشكل الودائع بالعملات الأجنبية ضغوطاً إضافية على

البنوك، حيث تواجه مخاطر سعر الصرف، فقيمة هذه الودائع بالعملة المحلية تتأثر بتقلبات اسعار صرف العملات الأجنبية. لذلك، فإن ارتفاع نسبة الودائع بالعملة المحلية المجموع الودائع يضمن استقرار اكبر في سيولة البنوك.

٢,٦ الربحية

لقد أشرنا سابقاً، إلى أن الربحية والسيولة هما هدفان متعارضان بالنسبة للبنك، فالاحتفاظ بنسبة عالية من الموجودات على شكل نقود سائلة أو أصول قصيرة الأجل، معناه حرمان البنك من فرصة تحقيق ارباح إضافية لاحتفاظ البنك بأرصدة عاطلة أو ذات عوائد منخفضة. أما إذا قرر البنك استغلال جميع موارده في منح القروض والاستثمارات طويلة الأجل ذات العوائد المرتفعة، فقد تؤدي هذه السياسة إلـى تحقيق أقصى الأرباح ولكنها قد تكون على حساب نقص السيولة واحتمال تعريض البنك لمخاطر السيولة، لذلك، يجب على البنك تنويع موجوداته بما يضمن له المحافظة على نسبة معقولة من السيولة تمكنه من مواجهة طلبات الدائنين في أي وقت. وذلك، لأن وجود واستمرار نجاح البنك في العمل يتوقف على ثقة عملائه بسلامة مركزه المالي.

وتعتمد قدرة البنوك على تحقيق أقصى الأرباح الممكنة دون تعريض مركزها المالي للخطر على أربعة عوامل هي:

١- الفروق السعرية لأسعار الفائدة.

٢- توظيف الأموال.

٣- سياسة الاقتراض.

٤- تنويع الخدمات.

١,٢,٦ الفروق السعرية لأسعار الفائدة

يقصد بالفروق السعرية للفائدة (Interest Rate Differentials) الفروق بين أسعار الفائدة التي يمنحها البنك لعملائه نظير استقطاب الودائع بآجالها المختلفة وأسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك عن القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها للمقترضين. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الحدود القصوى لأسعار الفائدة على الودائع والقروض تتحدد عادة من قبل البنك المركزي، كما تتأثر أيضاً بأسعار الفائدة السائدة في الأسواق العالمية.

٢,٢,٥ توظيف الأموال

تعتمد ربحية البنك على كيفية توظيف موارده المالية، مع مراعاة المحافظة على درجة منخفضة من المخاطر، التي يمكن أن يتعرض لها البنك والتي قد تحدد مركزه المالي في السوق. هناك علاقة مباشرة بين العائد على الاستثمار ودرجة المخاطرة، فالاستثمارات التي تتسم بانخفاض درجة المخاطرة، وإن ارتفعت درجة سيولتها، يكون العائد عليها منخفضا نسبيا، والعكس صحيح، أي أن الاستثمارات التي تتسم بارتفاع درجة المخاطرة، وإن انخفضت درجة سيولتها، يكون العائد عليها مرتفعاً نسبياً. لذلك، يجب على البنك الموازنة بين السيولة والأمان والربحية في إدارة محفظته الاستثمارية.

٣,٢,٦ سياسة الاقتراض

تعتمد ربحية البنك على قدرته التفاوضية في مجال الاقتراض من الأسواق المالية المحلية وسياسة الاقتراض (Borrowing Policy) من الأسواق الأجنبية وبأسعار فائدة منخفضة، والتي تعتمد بدورها على مدى سلامة مركزه المالي. كما يستطيع البنك الاقتراض من البنوك التجارية الاخرى، وأخيراً من البنك المركزي، إذا تطلب الأمر ذلك.

٤. ٢,٦ تنويع الخدمات

يمكن زيادة ربحية البنك من خلال زيادة الإيرادات الناتجة عن تنويع الخدمات المصرفية (Diversification of Services) التي يقدمها البنك للجمهور، وكذلك سعيه المتواصل لتوسيع قاعدة عملائه وزيادة حصته في السوق المحلية. ويعتمد هذا إلـى حد بعيد على مدى نجاحه في حملته التسويقية.

٣,٦ التسويق

المعيار الثالث للحكم على أداء البنوك التجارية هو الخدمات المتنوعة والمتجددة التي تقدمها لعملائها بصورة مرضية، أي مدى نجاحها في تسويق (Marketing) ومواكبة التطورات والابتكارات في التقدم التكنولوجي بهدف تقديم أفضل الخدمات للعملاء من جهة، وكذلك لتقليل التكاليف التشغيلية التي فرضتها حدة المنافسة بين البنوك من جهة أخرى. وسنأتي لبحث دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديد مستوى أداء البنوك في الجزء الأخير من هذا الكتاب.